

المنبر الديمقراطي: تعزيز العمل الإنساني والتمسك بحق العودة للفلسطينيين

واستهداف كل الأراضي وحرمان اللاجئين من حق العودة إلى أراضيهم وبيوتهم، والاستمرار في سياسات الاعتقال والتعذيب والقتل التي تمارس ضد الشعب الفلسطيني، فإن هناك حالة من الانقسام السياسي الكبير الذي تعاني منه الفصائل الفلسطينية المختلفة أثرت بشكل مباشر على المسارات الوطنية ومقاومة الاحتلال، وهو الأمر الأكثر إيلافاً في هذه الحالة.

والمنبر الديمقراطي الكويتي إذ يؤكد على أهمية توحيد كل القوى الفلسطينية في الداخل والخارج، ونبدأ كل الخلافات بينها، فإنه يدعو أيضاً إلى البرنامج الوطني الحقيقي الذي تجتمع عليه أطراف الشعب الفلسطيني نحو هدف وغاية واحدة.

وفي هذه المناسبة، فإن المنبر الديمقراطي الكويتي يطالب بضرورة تعزيز العمل الإنساني والتضامني في الخيميات الفلسطينية في سورية ولبنان والأردن ومساعدة اللاجئين تحت مظلة التمسك بحق العودة، ورفض التنازل عنه والاستقلال.

أصدر المنبر الديمقراطي الكويتي بياناً بمناسبة الذكرى الخامسة والستين لتكبة فلسطين وأحداث حرب 1948 وما تبعها من إرهابات أفضت في نهاية الأمر إلى الوضع الحالي الذي نعيشه فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية.

وقال المنبر في بيانه: ونحن نحيي هذه الذكرى - التي صادفت يوم أمس الأول الأربعماء - الشعب الفلسطيني فإنها تتزامن مع ما تعيشه الشعوب العربية من حراك شعبي كبير شمل عدداً من دولها في معركة الكرامة العربية ضد أنظمة فاسدة، تكون مطالبين أكثر للتصدي للحلول الاستسلامية والترقيعية التي تروجها بعض الأنظمة دونما أي اعتبار حقيقي للواقع الذي يعيشه الشعب الفلسطيني.

وأضاف البيان: فسي الوقت الذي يواصل فيه الكيان الصهيوني تنفيذ استراتيجياته الخاصة بتقسيم الأراضي الفلسطينية، وإقامة المستوطنات وتهويد وطرد الفلسطينيين من كل أراضي مدينة القدس وما في محيطها،

شمس: قاعة مكيفة عند مشرحة الأدلة الجنائية



هاني شمس

قدم النائب هاني شمس اقتراحاً برغبة جاء فيه: إن راحة الناس وهم في حالة نفسية سيئة عند انتظارهم لنتيجة الأدلة الجنائية بمشرحة الأدلة الجنائية شيء مهم لذا فإنني أقدم بالاقترح برغبة التالي: أن يتم وضع قاعة مكيفة وخدمة ضيافة للمواطنين عند مشرحة الأدلة الجنائية.

خلال لقاء أقامه لناخبات الدائرة الثالثة مساءً أمس الأول

عبدالله: هناك تمييز كبير بين الرجل والمرأة من خلال تقلد المناصب أو منح العلاوات وحتى الحقوق والواجبات

التاسعة في الدستور وتصرف عليها الدولة أن رغبت في ذلك، المجتمع يحتاج للمرأة في جميع المؤسسات بما فيها الأسرة، هناك فوضى إدارية في البلد لا يوجد مختص ومتمكن يدير العمل، الشؤون سيقنتنا بقرار منح المرأة الكويتية غير الحاصلة على دخل منحها راتب 599. واعتبر النائب خليل عبدالله أن البلد يحتاج للوآفدين لكن ليس بمثل هذا العدد. نعم الدولة بحاجة إلى وآفدين لكن ليس بهذا العدد، مؤكداً أن الدولة لا تملك إحصاءات وأرقاماً صحيحة وأن الوقت قد آن لمعالجة التركيبة السكانية. ورداً على سؤال المحكمة الدستورية وتوقعه لاستمرار المجلس الحالي اجاب: إن المحكمة الدستورية أمامها 58 طعناً أهمها مرسوم الصوت الواحد والثاني طعن على خطأ في الإجراءات. وقال اعتقد أن المجلس الحالي لن يستمر وقال: إضعافاً وعدم ترميز مصالح ناخبينا، وأضاف قائلاً: لم تلجس لتتحقق تطغ شخصي وقد أتت بدشاشتي وأخرج بدشاشتي ولكن أخذ دينا راً حراماً، وأعمل في سبيل الله ومن حرص على البلد، فمن جرب مرارة فقدان الوطن يعرف قيمته ويحرص على حمايته، ولذا أتيت للمجلس.

وبالحديث عن مؤسسة التامينات الاجتماعية وقدمه قسال النائب عبدالله أن مؤسسة التامينات الاجتماعية تخيفنا بالإفلاس، أنا أقول خل نفس في الكويت عدنا فلوس... عدنا صنايق سيادية تملك الأموال خل نفس لكي تثبت كلامنا بسوء إدارة هذه المؤسسة.

وأضاف: قضية الجنسية هي صورة وانعكاس لمرض متاصل في المجتمع، هناك من يحاول أن يزرع فينا أنهم أفضل منا وأن هناك تمبيراً، هناك من يتبع كلامنا بسوء إدارة هذه المؤسسة.

وأضاف: قضية الجنسية هي صورة وانعكاس لمرض متاصل في المجتمع، هناك من يحاول أن يزرع فينا أنهم أفضل منا وأن هناك تمبيراً، هناك من يتبع كلامنا بسوء إدارة هذه المؤسسة.

وأضاف: قضية الجنسية هي صورة وانعكاس لمرض متاصل في المجتمع، هناك من يحاول أن يزرع فينا أنهم أفضل منا وأن هناك تمبيراً، هناك من يتبع كلامنا بسوء إدارة هذه المؤسسة.

وأضاف: قضية الجنسية هي صورة وانعكاس لمرض متاصل في المجتمع، هناك من يحاول أن يزرع فينا أنهم أفضل منا وأن هناك تمبيراً، هناك من يتبع كلامنا بسوء إدارة هذه المؤسسة.

وأضاف: قضية الجنسية هي صورة وانعكاس لمرض متاصل في المجتمع، هناك من يحاول أن يزرع فينا أنهم أفضل منا وأن هناك تمبيراً، هناك من يتبع كلامنا بسوء إدارة هذه المؤسسة.

بمعنى إنجاز يؤثر ويغير من حياة الفرد ويحسن من ظروفه ويشعر بذلك.

ورداً على أهم إنجاز للمجلس الحالي قال: أهم إنجاز للمجلس الحالي والذي جاء بتعاون الشعب هو الاستقرار السياسي، وهو أمر تحقق وانعكس بإثره على حياتنا الاجتماعية أيضاً من خلال الهدوء ورفي الطرح نحن مع التعاون ولستنا مع التهاون.

وحول قضية تشكيل لجان النواب التحالف الإسلامي شبيه بالكتل الشعبي، قال خليل عبدالله أنه أعضاء التحالف ومنذ أول يوم كنا نبصت عن بليق ليكون معنا في الكتلة لتنسيق الأمور، وهناك بعض الأمور تحتاج لوقت نعرف إنجازات ومسارات بعضنا البعض.

ثم تحدثت النائب خليل عبدالله رداً على سؤال حول وجود قوانين مخالفة للدستور وعن عدم تعديلها، قال إن له مطالبات تتعلق بحقوق المرأة، وأضاف: أنا لا أزيد على حقوقها، فالمرأة جزء لا يتجزأ من حياتنا، نعم هناك مخالفات دستورية كثيرة في قوانيننا بين الرجل والمرأة منها المناصب القيادية للمرأة في المجتمع الذي وصفه النائب بالجميع الذكوري وسط تصفيق الحاضرات، وقال إن هذا الأمر وهذه الطريقة التي نعيش فيها يجب أن تتوقف

وأيضا للمرأة حقوق كثيرة منها الحصول على عمالوة الأولد للموظفة المتزوجة من غير كويتي، وأيضا حق اختيار أن تكون ربة أسرة وتصرف الدولة لها أن تكون عاملة تخدم مجتمعها.

ثم دار حديث حول حق الجنسية لابناء الكويتية وحق الجنسية لزوجات الكويتي، ورد النائب خليل عبدالله أن قانون الجنسية يقول أن كل شخص حصل على الجنسية سواء اليوم أو قبل 100 سنة فله حقوق وله واجبات يجب أن ينتهي هذا المرض من الجنس، وقال: نحن من يصنع هذا المجتمع، ونحن من يؤصل هذه الثقافة الخاطئة، وأكد أن هذه النظرة يجب أن تتغير والثقافة الموجودة حالياً من أن هذا ولد بطنها وهذا ولد ظهريها، وقال: جميع هذه الصفات والاحاديث العنصرية تنتهي أن كانت مرجعيتنا الوحيدة هي الدستور وذلك لتغير هذه الثقافة، سؤال حول تكرار حل المجلس وتغيير الحكومات وتأثيرها على هيبة المؤسسات التشريعية والتنفيذية.

قالت إحدى الحاضرات مشيرة إلى تكرار حل المجلس واستقالة الحكومة إن صيغة فقدان الهيئة لكثرة الاستقالات وكثرة الاستجوابات أثرتنا على إيماننا بالمستقبل وعلى إيماننا بمسار التنمية في الكويت، وقالت: كما نحن نغيب على الحكومة عدم وجود خطة، فإين دور وخطة المجلس؟ فأجابها النائب عبدالله قائلاً: إن قضية فقدان الهيئة هي ليست بأسئلة حكومة أو نواب أو انسحاب من الجلسات.. الهيئة هي سلوك ولا تتفقد إلا بسلك أيضا وحول حل المجلس قال النائب خليل عبدالله إن القرار في استمرار المجلس أو حله بيد صاحب السمو فهو من يملك قرار حل المجلس، وقال الآن هناك إشاعات كثيرة تروج

والامن الاسري، خصوصا ان هناك تميرا في احدي مواد الدستور بخصوص المرأة، حيث تقول المادة 9 ان الدولة تحمي الطفولة والامومة، لذا نحن في المجلس وتطبيقا ل مواد الدستور حرصون على حماية المرأة والحكومة «زعلت»، لكن هناك تعطيل لبعض التشريعات لاننا في حالة توتر سياسي، لان الحكومة «زعلت وما نبي تحضر الجلسات» بسبب الاستجوابات.

وكرر النائب عبدالله: نحن مع المسألة السياسية لكن نؤمن أنه ليس فقط على الوزير ان يدفع الثمن، نحن نريد الوصول للمسؤول الحقيقي عن القضية، لا على الوزير ان يصعد المنصة ليرد على الاستئلة، لكن وللأسف لا يوجد ثقة في العلاقة بين السلطين، فالشعب والوطن هم من يدفعون الثمن، وأضاف: نتمنى ان تسير الامور في المسار الصحيح ولكننا نثق في حكمة صاحب السمو الامير، واعتبر النائب خليل عبدالله انه ورغم استياء الكثيرين من الجريات على الساحة السياسية الا ان هناك امرا محسودا بدأ يظهر مضية للوقت وللجهد.

وقال نريد ان يتجلى الغيار لكي نعرف كيف نستقرئ الصورة بشكل صحيح. وأضاف عبدالله ان القضية المهمة والاساسية والتي يجب ان نعمل جميعا لها هي التنمية في البلد، فنحن في المجلس من اجل الشعب الكويتي ومن اجل تنمية البلد، ولكن للأسف نحن انشغلنا بالفروض وسواها عن قضايا أخرى للتنمية في البلد. وأوضح قائلاً كان لنا رأي وموقف من مسار عمل السلطين ونحاول ان نصصح المسار، هناك جهد من النواب والسكرتارية وأمانة المجلس وموظفي المجلس لتقديم اقصى جهد وطاقة لديهم، وهذا المجلس حاضر ويجتهد رغم انه كان يجب ان يركز على القضايا الأساسية وهي تنمية المجتمع والبلد ولكن السوم يقع على الحكومة فهي لم تقدم خطة تنمية واضحة وليس لديها اولويات واضحة والخطة المقدمة تبقى كلاما في إطار نظري، ثم استطرذ موضحاً: وأنا عضو في اللجنة التعليمية وتحدثت عن قانون الجنسية الذي اعتبرته يخالف الدستور مخالفة صريحة، وقالت: نحن نطمح الى ان يقوم مجلس الامة بتغيير هذا القانون، ورد النائب عبدالله على سؤال مشيدا بمن طرحته ومعتبرا اياها مكسبا لأي مكان وتعمل به، وقال: الشرمة على الحكومة اللي في شخصيات مثل الدكتور ومو مركزين عليها ولم تاخذ دورها في ادارة مؤسسة من مؤسسات الدولة، وقال ردا على السؤال حول الاحداث في الايام الاخيرة قائلاً: انه يوجد شيء غير طبيعي يجري ونحن غير قادرين على رؤيته، وقال: فجأة تخرج لنا من اربع الى خمس استجوابات ومن ذلك العدد تنتهي باستجوابين، نعم هناك شيء ما يلوح بالاجواء، ونعم هناك صرعات خارج المجلس تؤثر في مسار عمل وعلاقة السلطين، وحول عدم تلمس المواطنين لأي إنجاز للمجلس الحالي، اوضح النائب عبدالله: هناك إنجاز لكن نحن بحاجة الى إنجاز نوعي وليس كميا،



د. خليل عبدالله يتحدث للحاضرات

المجلس فهو خطاً للحكومة لانها نفس الحكومة يمر عليها مجلسان ولا يزال إنجازها في أدنى معدلاته.

الخطا الثاني اعتبره عبدالله امرا متعلقا بالمجلس الحالي هو مقارنة المجلس الحالي بمجالس أخرى سابقة وهو أمر يجب ألا يكون ولا يأخذ حيزاً من وقت المجلس الحالي. وقال ان البعض يطلق على مجلس الأمة مجلس الربع لأنه مجلس جاء بصوت واحد بعد أن كانت آلية اختيار النواب في المجالس السابقة تعتمد على الأربعة أصوات، وقال: البعض أيضا لا يقصد الصوت الواحد بل يقصد بكل أسف استخدام أسلوب مهين ورخيص للحط من قدر وقيمة المجلس الحالي وممطلا ولذا نقول هذا الاسلوب غير مقبول نحن لسنا رخيصا ولستنا مجلس بو ربع. وعلى من يقول ذلك ان يعرف ويعسى ان الممارسة الديمقراطية لا تختلف فان اتى مجلس بصوت أو اربعة أصوات فبالتالي المجلس جاء نتيجة ثقافة وممارسة دستورية.

حل المجلس وحكم «الدستورية» ثم تحدثت النائب خليل عبدالله عن ترويج البعض لقضية حل المجلس والحديث عن قرب حله عن طريق حكم المحكمة الدستورية والتي تنظر في 58 طعنا في تاريخ 16 يونيو المقبل.

وقال نحن نحترم ونؤمن بحكم الدستورية ولنعلن بقبولنا للحكم أيا كانت نتائج.. الان نريد من الآخرين وهؤلاء من من يروج لشائعة الحل ان يعلنوا هم ايضا عن قبولهم

لحماية العميل من الغش الصانع: وضع ملصقات على البضاعة المعاد تجديدها

قدم النائب يعقوب الصانع اقتراحا برغبة جاء فيه:

لقد لاحظنا خلال السنوات الأخيرة دخول أسواق الكويت بضاعة تم إعادة تجديدها وهو ما يعرف بـ refurbishes عالميا، حيث تقوم المصانع بأخذ المواد المستهلكة للبضاعة ذاتها وتجديدها هي ذاتها وهي تختلف عن التدوير الصناعي والتحويل وهو ما يعرف بـ recycle، وهو تحويل بقايا مواد إلى مواد أخرى والبضاعة المعاد تجديدها تعتبر أقل تكلفة من الجديدة ومتعارف ان عمرها الافتراضي أقصر



يعقوب الصانع

قال النائب د. خليل عبدالله لناخبات الدائرة الثالثة في لقاء جمعه بين مساء أمس الاول ان هذا اللقاء كان من المقترض ان يكون قبل فترة لكننا كنا ملتزمين مع التحالف الوطني الاسلامي لجدولة هذه اللقاءات ولوجود فعاليات أخرى للتحالف.

وقال عبدالله ان أساس التجمع هو أن يستمع لناخباته مباشرة وعن قرب خصوصا ان حديث الساعة هو ما يدور في مجلس الأمة من استقالات واستجوابات.

وتطرق عبدالله خلال الندوة الى مجريات الأيام الأخيرة وقال ان من حق النائب ان يستجوب، ان حديث الساعة هو ما يدور في مجلس الأمة من استقالات واستجوابات.

وتطرق عبدالله خلال الندوة الى مجريات الأيام الأخيرة وقال ان من حق النائب ان يستجوب، ان حديث الساعة هو ما يدور في مجلس الأمة من استقالات واستجوابات.

وتحدثت النائب عبدالله عن الأسئلة البرلمانية معتبرا اياها حقا للنائب تساعده على رقابة أداء السلطة التنفيذية وليس المقصود بها ارباك أو تعطيل عملها. وقال ان توجيه الأسئلة من صلب عمل النائب لتقييم الأداء يجب ألا يجزع الوزراء من توجيه الأسئلة البرلمانية لهم وبالنهاية الأمر ليس متعلقا بشيء شخصي ضد الوزير المعني بقدر ما هو لإصلاح خلل موجود.

وقال ان من أكثر الوزراء الذين وجهت لهم أسئلة وزير التربية ورغم ذلك علاقتي به من أفضل العلاقات.

ثم عاد النائب خليل عبدالله للحديث عن أداة الاستجواب معتبرا اياها أداة وحقا للنائب وليس من المقبول انتزاعها من يد النائب وإعطائها للحكومة.

وقال متابعا للأحداث: ان الحكومة اليوم مستقبلة استقالة شفهية وليس جميع أعضائها، كما نقل عن رئيس مجلس الأمة، وهو امر اعتبره النائب خليل عبدالله ليس في صالح الحكومة ان يكون المجلس اقوى منها لان اصل العلاقة هو التوافق والتعاون، والاستجواب هو جزء مهم من عمل المجلس.

وقال عبدالله متحدثا عن بعض الأخطاء التي تشوب عمل السلطين: ان فشل هذا



جانب من الحاضرات في ندوة د. خليل عبدالله